



نيجيريا: مركزية زائدة عن الحد بعد سنوات من الحكم العسكري

إيساوا إلإغو J. Isawa Elaigwu

لقد تطورت نيجيريا منذ استقلالها عام ١٩٦٠ وحتى انتخاب الحكومة الديمقراطية الجديدة عام ١٩٩٩ إلى دولة فدرالية ذات مستوى عالي من المركزية. لقد وضعت الحرب الأهلية المدمرة في أواخر الستينات وعقود الحكم العسكري التي تلتها معظم السلطات الحكومية في يد الحكومة الوطنية. نجد الآن العديد من النيجيريين القلقين بسبب المبالغة في مركزه السلطات في بلد يحتوي على أكثر من ٤٠٠ مجموعة ثقافية ولغوية وعدد سكان يقدر بحوالي ١٣٠ مليون بنسبة نمو عالية تصل إلى ٢,٦ بالمائة.

ظهرت الفدرالية النيجيرية من خلال عملية غزو ومواثيق ممنوحة لشركات بريطانية من منتصف القرن التاسع عشر عندما فقدت العديد من الشعوب سيادتها لصالح السلطة الاستعمارية البريطانية. إن دمج المناطق المستعمرة المختلفة هو الذي أدى إلى ولادة الدولة النيجيرية كدولة كولونiale عام ١٩١٤، حيث يقوم النظام القانوني على القانون العام البريطاني والشريعة الإسلامية (في بعض الولايات الشمالية) وقانون الأعراف والتقاليد. لقد شهدت الفترة الواقعة بين ١٩٤٦ و ١٩٦٠ تحولاً تدريجياً نحو الفدرالية في نيجيريا وصولاً إلى استقلالها عام ١٩٦٠. وبسبب التنوع في الدولة النيجيرية وعدم الثقة المتبادلة بين المجموعات المختلفة توجه القوميون النيجيريون نحو اعتماد النظام الفدرالي في الحكم في فترة الانتقال الاستعمارية كآلية للوصول إلى التسويات الضرورية. وانتقلت نيجيريا من فدرالية ذات حكومة فدرالية ضعيفة عام ١٩٦٠ إلى مركزية قوية عام ١٩٩٩. وتعود هذه المركزية القوية إلى عدد من العوامل.

أما العامل الأول فيتمثل في الهيكلية الهرمية للحكم العسكري. لقد خضعت نيجيريا للحكم العسكري لمدة ثلاثين عاماً بعد الحرب الأهلية. تمكنت الهيكلية العسكرية من مركزة السلطات ولم تواجه إلا القليل من المقاومة من قبل الوحدات الوطنية الفرعية. العامل الثاني هو أن الحرب الأهلية النيجيرية في أواخر الستينات أدت إلى الإعلان عن حالة الطوارئ. وهكذا فإن السلطات التي استولت عليها الحكومة لم يتم إرجاعها بعد الحرب. يتمثل العامل الثالث في أن إقامة العديد من الولايات تحت الوطنية الجديدة - حيث ازداد عدد المناطق من ٣ إلى ٣٦ ولاية - أدى إلى تقليص قاعدة المصادر الطبيعية في الولايات. العامل الرابع هو أن ضريبة الأرباح المفروضة على النفط تعود للحكومة الفدرالية الأمر الذي يمنحها الجانب الأكبر من إيرادات الحكومة. وأخيراً هناك عامل ضرورة إيجاد تجانس في مجالات التجارة بين الولايات والتجارة الدولية والعولمة والتي زادت في مجموعها من نفوذ الحكومة الفدرالية في علاقتها مع الولايات.

بالتالي، في مايو/أيار
عام ١٩٩٩، عندما
تولت الحكومة
الديمقراطية الجديدة
الحكم، كان هناك
شكاوي وجهها العديد
من النشطين السياسيين
تناولت المركزية
الزائدة للسلطات في
الفدرالية.

بالتالي، في مايو/أيار عام ١٩٩٩، عندما تولت الحكومة الديمقراطية الجديدة الحكم، كان هناك شكاوي وجهها العديد من النشطين السياسيين تناولت المركزية الزائدة للسلطات في الفدرالية. يعترف الدستور الجديد لعام ١٩٩٩ بوجود ثلاث مستويات للحكم وهي الفدرالية والولاية والحكم المحلي. يحتوي

الدستور على قائمة حصرية للسلطات المركزية، وقائمة بالسلطات المشتركة المتزامنة، ومنح الولايات جميع السلطات المتبقية، وقائمة رابعة تحتوي على أعمال الحكومات المحلية.

تحتوي القائمة الحصرية على ٦٨ عنصراً من ضمنها المواطنة والهجرة والدفاع والقيام بمهام الشرطة والعلاقات الخارجية والتعدين والطاقة النووية وتنظيم الأحزاب السياسية والدين العام للفدرالية. كما تشتمل القائمة المتزامنة على توزيع الإيرادات والقانون الانتخابي والجامعات والتعليم التكنولوجي والتعليم في المراحل التي تلي التعليم الابتدائي والبحث العلمي والتكنولوجي والتنمية الصناعية والتجارية والزراعية. تشتمل أعمال الحكومة المحلية على الطرقات والمجاري والتخلص من النفايات وتسجيل جميع المواليد والوفيات وحالات الزواج والتعليم الابتدائي وتعليم الكبار والتدريب المهني، والزراعة والخدمات الصحية وأي أعمال أخرى يفرضها مجلس نواب الولاية.

أضف إلى ذلك أن هناك جهوداً تبذل الآن من أجل تحسين وتطوير العلاقات البيئحكومية في مجالات السلطات القضائية المتداخلة؛ التي تشمل الأمن والتعليم والإسكان والزراعة والصحة والمياه، إلى جانب الاهتمام بمسألة المركزية الزائدة عن الحد. كما أن هناك دعوات لمراجعة دستور عام ١٩٩٩ بالرغم من حداثة النسبية. هنالك نقطة خلاف أخرى وهي الشرطة النيجيرية التي هي مشمولة في القائمة الحصرية. وتطالب بعض الولايات بإيجاد قوات شرطة خاصة بها.

كما أن السلطات المالية والنقدية موزعة أيضاً على مستويات الحكومة المختلفة، وذلك من أجل مواكبة السلطات والمسئوليات التي نص عليها الدستور. تعمل الحكومة الفدرالية على جمع الإيرادات من خلال تأجير المناجم والامتيازات وضريبة الأرباح على النفط وضريبة الدخل الشخصية ورسوم الاستيراد والتصدير وضريبة أرباح رأس المال. وتقوم حكومات الولايات بتحصيل الإيرادات من ضريبة الأراضي ورسوم العقار والترخيص وضريبة المبيعات والمراهنة. وتعمل الحكومات المحلية على جمع الإيرادات من خلال ضرائب الترفيه وضريبة الأملاك ورخص التجارة والتسويق. وفي الوقت الذي يزداد فيه عدد النيجيريون المطالبون بلامركزية السلطات، يشعر الكثير بضرورة مراجعة السلطات الضريبية التي يتمتع بها كل مستوى من مستويات الحكومة لصالح الولايات والحكومات المحلية.

إلا أن هنالك شعور عام بالرضا الذاتي في نيجيريا بين المستويات الحكومية الثلاث من حيث جمع الإيرادات، حيث أن كل مستوى يعتمد بشكل كبير على

مخصصات قانونية من الحساب الفدرالي الذي يعتمد بدوره على الإيرادات النفطية. يعمل هذا النموذج على انحراف الأولويات التنموية للحكومات. يقترح النيجيريون القلقون بشأن قوة بلدهم المالية بذل طاقات أكبر لجني الإيرادات.

هل توجد هناك تحديات في المستقبل؟ إن التنوع بين مختلف الولايات هو الذي أدى إلى الفدرالية. إلا أن السياسة النيجيرية المتبعة تقتضي بالتعامل مع جميع الولايات بشكل متماثل. إن تساوي الرواتب والدعم الحكومي والتعويضات الأخرى ستعمل على زيادة التباينات الاقتصادية الإقليمية. وستبقى مسألة التوزيع العادل للمصادر بين النيجيريين مسألة صعبة، وسيظل هنالك قيود ومحددات في الوقت الذي يجري فيه تعديلات في الفدرالية.

تشتمل التحديات الأخرى التي تواجهها نيجيريا على توفر الحكم الرشيد والقيادة التي تتمتع بالرؤيا ووجود اقتصاد قوي. العديد من القادة النيجيريين لا يقبلون بمزايا الفدرالية، وتنتظر النخبة إلى الفدرالية من منظور فني تقني دون الالتزام بقيم تقاسم السلطات التي ترافقها. أما المواطنون النيجيريون فهم لا يزالون لا يدركون مفهوم الديمقراطية والدستور وكيف يتم توازن الحقوق والواجبات في الفدرالية. سوف يحتاج الشعب النيجيري إلى إيجاد أسلوب عمل مشترك أفضل لكي يستطيعوا السير إلى الأمام.